

يجب أن تضطلع النساء العراقيات بدور فعال في صياغة مستقبل بلادهن، بحسب ما جاء في تقرير جديد أصدرته منظمة العفو الدولية اليوم. وينبغي على السلطات العراقية أن تتخذ إجراءات فعالة لحماية النساء وتغيير التشريعات القائمة على التمييز التي تشجع على ارتكاب العنف ضدهن.

وتعيش النساء والفيتات في العراق في خوف من العنف. وقد أجبر انعدام الأمن حالياً نساء عديدات على الانسحاب من الحياة العامة ويشكل عقنة كأدء أمام تعزيز حقوقهن. ومنذ حرب العام OMMP، استهدفت الجماعات المسلحة عدة زعيمات سیاسیات وناشطات لحقوق المرأة وقتلنها. ويوثق التقرير الذي يحمل عنوان العراق : عقود من المعاناة- من حق النساء الآن أن يعيشن حياة أفضل كيف تم استهداف النساء والفيتات في العراق بشكل مباشر، لأنهن نساء، وكيف أنهن عانين بصورة غير متناسبة طوال عقود من القمع الحكومي والنزاعات المسلحة.

وقال عبد السلام سيد أحمد مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية إنه "ينبغي على السلطات العراقية اتخاذ تدابير محسوسة لحماية النساء" مضيفاً أنه "يتquin عليها إرسال رسالة واضحة بأنها لن تسماح إزاء العنف ضد المرأة بإجراء تحقيقات في جميع مزاعم الانتهاكات المرتكبة ضد النساء وبتقديم المسؤولين عن ارتكابها إلى العدالة أياً تكون انتهاكاتهم".

والحقت ثلاث حروب وأكثر من عقد من العقوبات الاقتصادية أذى شديداً بالنساء العراقيات. وفي عهد صدام حسين، تعرضن لانتهاكات محددة تتعلق بالنوع الاجتماعي، بما فيها الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، أو استهدافن على نحو آخر لنشاطات سیاسیات وقربيات لنشطين أو أعضاء في جماعات عرقية أو دينية معينة.

وبين التقرير كيف يسمم التمييز القائم على النوع الاجتماعي في القوانين العراقية في استمرار العنف ضد المرأة. وما برحت نساء عديدات معرضات للموت أو الإصابة على أيدي الأقرباء الذكور إذا اتهمن بسلوك يُعتبر بأنه يجلب العار على العائلة.

وقال عبد السلام سيد أحمد إنه "يجب على السلطات العراقية أن تعيد النظر في التشريعات القائمة على التمييز ضد المرأة وأن تجعلها متماشية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. والأهم من ذلك، عليهما أن تكفل تضمين الدستور الجديد وجميع القوانين العراقية حظراً لتوفير سبل انتصاف عن جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة القائمة على النوع الاجتماعي".

وقد احتجزت الجماعات المسلحة عدداً من النساء العراقيات كرهائن، ويتعلق احتجاز بعضهن بمطالب سياسية. كذلك احتجزت نساء من أصل غير عراقي كرهائن، غالباً في محاولة لإجبار القوات الأجنبية على الانسحاب من العراق. وتعرضن للضرب والتهديد بالإعدام، وبحسب ما ورد قُتلت واحدة منهن على الأقل هي مارغريت حسن. واختطفت الصحفية الإيطالية جولييانا سغريينا على يد جماعة مسلحة في فترة سابقة من هذا الشهر. وفي NS فبراير/شباط OMMR، وزع شريط فيديو تظهر فيه في حالة بائسة وتنادى القوات الإيطالية بالانسحاب من العراق. ودعت منظمة العفو الدولية بصورة متكررة الجماعات المسلحة إلى الكف فوراً عن ممارسة العنف ضد النساء، بما في ذلك المضايقة والتهديد بالقتل والهجمات العنيفة والخطف والقتل.

كما تدعو منظمة العفو الدولية بالمثل القوات متعددة الجنسية التي تقودها الولايات المتحدة إلى تعزيز الضمانات المتوافرة للنساء في الاعتقال والتحقيق دون إبطاء في جميع مزاعم العنف ضد المرأة، بما فيها الاعتداءات الجنسية التي يرتكبها جنودها أو موظفوها الآخرون.

وقد كررت منظمات حقوق المرأة في العراق دعوتها لاتخاذ تدابير لوضع حد للعنف والتمييز ضد المرأة. وفي السنوات الأخيرة، تم تشكيل العديد من المنظمات غير الحكومية وغيرها من الهيئات العاملة من أجل حقوق المرأة، بينها الجماعات التي تركز على حماية النساء من العنف. وغالباً ما تتعرض ناشطات حقوق المرأة لهجمات واعتداءات من عائلات النساء اللواتي تقدم الناشطات الدعم لهن.

ويدعو التقرير إلى أن تكون النساء في صميم القرار السياسي في العراق، وبخاصة عند التعامل مع القضايا تتعلق بهن مباشرة. وتدعوا إلى تمثيل النساء على كافة المستويات لحماية مصالح المرأة. ويجب أن تتصدر النساء في الحكومة المقبلة والجمعية الوطنية المنتخبة عملية التأكيد من انسجام القوانين العراقيات والتعديلات المستقبلية عليها انسجاماً تاماً مع المعايير الدولية.

انتهى

وثيقة عامة
للحصول على مزيد من المعلومات، SNM؟ رجى الاتصال بالمكتب الصحفي لمنظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة على الهاتف رقم: +QQ OM TQNP RRSS
منظمة العفو الدولية : http://www.amnesty.org موقع الإنترت : Easton St. London WC1X 0DW N

وللاطلاع على آخر أخبار حقوق الإنسان زوروا موقع الإنترت : http://news.amnesty.org